

المراكز البحثية، هشة الوضع الإداري ومساهمة علمية متطورة

حوسا أزارو

باحث في علم
الاجتماع، وفاعل
مدني عن مؤسسة
روح أجدير الأطلس -
خنيفرة



حوسا أزارو: المراكز البحثية، هشاشة الوضع الإداري ومساهمة علمية متطورة

يعتبر حوسا أزارو أن المراكز البحثية في المغرب تمثل ضرورة استراتيجية في ظل التحولات المعاصرة، إلا أنها تعيش حالة من الصراع بين واقع إداري هش، من جهة، ووضع علمي متطور، من جهة أخرى. ويرى أنه من أجل تحقيق تأثير أعمق وأكثر فاعلية، ينبغي الانتقال من منطق جمعي يغلب عليه الطابع الاجتماعي، إلى منطق علمي مؤسسي، يمكن من خلاله لهذه المراكز أن تسهم في الارتقاء بالفعل الثقافي نحو مستوى المعرفة الأكاديمية. ويؤكد المتحدث أن تفاعل العلماء مع صناعات القرار السياسي يشكل ركيزة أساسية، موضحاً أن السياسات العمومية لا يمكن أن تنجح بدون إشراك الكفاءات العلمية، كما أن البحث العلمي، في غياب صدى له داخل الواقع السياسي والاجتماعي، يظل، حسب رأيه، مجرد تصورات نظرية تفتقر إلى الأثر العملي.

1. عرف المغرب في السنين الأخيرة ظهور عدد من المراكز البحثية خارج الجامعات، انطلاقاً من تجربتكم في إدارة وتسيير المؤسسة التي تنتمون لها، هل يمكن لكم الحديث عن سياق نشأة هذه المراكز وظروفها؟
أولاً، أعتقد بأن تأسيس المراكز العلمية يعد ضرورة استراتيجية في المغرب المعاصر، لأن جميع البرامج والمشاريع التي ينبغي اعتمادها بالمجتمع المغربي في السياسات العمومية أو في السياسات الاجتماعية أو القطاعية، لا بد أن تمر أولاً من مشرحة البحث الأكاديمي وعبر المراكز المدنية المختصة بالأبحاث والدراسات العلمية، وإلا لن تملك القدرة على الفاعلية والتأثير، وعلى البناء الاستراتيجي والدقيق لكل الخيارات المجتمعية التي يتم اعتمادها. وثانياً، حتى يتم التحقق الميداني والأمبريقي من نتائج تلك السياسات وصلاحياتها الفعلية، وبالأخص قياس جدوى هذه البرامج، وبيان مدى قدرتها على الاستجابة للحاجات التي رامتها، وحل المشكلات التي اقتضتها. بإثارة الأسئلة العلمية من خلال هذه الأبحاث التي تقوم بها سواء هذه المراكز المدنية ذات الصبغة العلمية، أو تلك التي يتم إنجازها من داخل مختبرات الجامعة.

لكن على ما يبدو، منذ نهاية ستينيات القرن الماضي إلى حدود بداية الألفية الثالثة، نلاحظ أننا قد سقطنا في نوع من السهو التاريخي والمدني فيما يتعلق بتأسيس هذه المراكز العلمية، وتأخرنا نوعاً ما في بناء

مؤسساتها وتنظيماتها في المجتمع المغربي. لماذا؟ لأن الطاقات العالمية في مختلف حقول العلوم الاجتماعية والإنسانية انصرفت أكثر للتدريس، واستفرغت جهدها في الأبحاث الأكاديمية الصرفة. لنقل إنها انصرفت أحيانا للانخراط في الشأن الحزبي، بالنظر لغلبة المنطق الإيديولوجي والتجاذب السياسي بين المثقف والسلطة، بين العالم والمؤسسة السياسية. ما جعل غالبية المبادرات تروم العمل الجماعي، بالرغم من محدودية آفاقه القانونية والتنظيمية في التأسيس لتجربة رائدة في المجتمع. فمن خلال تجربتي الشخصية والمدنية والجامعية، أرى أن العديد من المؤسسات والعديد من التنظيمات الإدارية في مختلف القطاعات الوزارية في المجتمع، لا تنظر للجمعية بعين الرضى والاقتناع، معتبرة إياها مجرد تنظيم فتي و"صغير"، له وجود تقني، ووضوح بسيط هامشي وغير مؤثر، بالرغم من الطاقات العلمية التي تؤثثها.

فيما بعد، يبدو أن السعي لتأسيس هذه المراكز العلمية ولو في إطار جماعي، أو إداري جماعي، قد ساهم في الانتقال من الثقافة إلى العلم، من الهواية إلى الاحتراف، من التأسيس الثقافي المدني الأولي، إلى التأسيس الأكاديمي الدقيق والصارم للقضايا التي تشتغل عليها هذه المراكز العلمية، لذا أعتبر أن هذه الانطلاقة أساسية وضرورية في مجتمعنا اليوم، نظرا للحاجة الملحة إلى هذه المراكز. وأعتقد جازما أن عدد المراكز الحالية في المغرب غير كافية، وبأننا بحاجة ماسة إلى المزيد منها، بمعنى المزيد من التأطير العلمي للقضايا المجتمعية في مختلف ملامحها، حيث يتوجب على العلم أن يواكب حقيقة مجريات الأحداث والاختيارات الجارية في المجتمع.

نحن نعلم بأن الجامعة اليوم، لها القدرة التنظيمية والشروط المؤسساتية على المواكبة المجتمعية، لكن يبدو على أن هذه المراكز أيضا لها القدرة على أن تواكب بخبراتها وإمكاناتها سواء الطلبة الباحثين والعمل على احتضانهم، ليس بشكل مواز، ولكن بشكل فعال قد يفضي إلى شحذ المنافسة في الخدمة المدنية على إنتاج المعرفة العلمية. ومن ثم، دعم هذا الذهاب والإياب بين المراكز والجامعة، وهذا التأسيس الليبرالي المفتوح في المجال العلمي. إذ لا يمكن للجامعة أن تحتكر البحث العلمي، خاصة أن أغلب من يجرون هذه الأبحاث قد ينتمون إلى الجامعة. ولكن يبدو أن هذه الممارسة المدنية تتسم بنوع من الحرية والابتكار والخيار الاستراتيجي الذي يسمح للفاعلين سواء الجامعيين أو المدنيين أو الأكاديميين، وحتى من حصلوا على التقاعد في الجامعة أن ينشطوا في هذه المراكز، وبأن يسهموا في هذه التجارب الرائدة اليوم في المغرب المعاصر.

ثم أن هذه التجارب البحثية والعلمية تسهم في توفير مشاتل لعمل لطلبة الباحثين ونشاطهم المعرفي، وتتيح لهم فرصا ثمينة للتدريب وتهيئ أنفسهم لعالم الغد. وهذا الذهاب والإياب ما بين المراكز والجامعة والمجتمع، يتيح بطبيعة الحال لهؤلاء الطلبة اكتساب تجربة رائدة في العمل العلمي والمدني.

بالنسبة لمؤسسة روح أجدير الأطلس بخنيفرة، هي مؤسسة فنية، بدأنا في الحقيقة كجمعية سنة 2016، تحت مسمى (جمعية أجدير إزوران للثقافة الأمازيغية)، تيمنا بـ"أجدير"، وهي منطقة غابوية تابعة لإقليم خنيفرة، كانت قبلة وملتقى لقبائل الأطلس المتوسط، لها رمزية تاريخية ومجالية، لأنها حظيت بزيارات ملكية مختلفة، وبها استقبل الملك الراحل محمد الخامس جماعات جيش التحرير والمقاومة المسلحة، حيث سلمت القبائل طوعية أسلحتها سنة 1956، بعدما أعلن عن ضرورة اندماج أعضاء جيش التحرير في الجيش الملكي.

بالنسبة لنا كتنظيم جمعي، فقد وقع اختيارنا على موقع أجدير بوصفه رمزا للهوية الثقافية والتاريخية، وملمحا للوحدة والأعالي، ومجالا خصبا لوفرة أشجار الأرز السامقة. ثم إيزوران، بمعنى الأصول والجذور الثقافية والمجالية والاجتماعية. ليس وفق منطق محافظ ومؤدلج وتراثي يحيى حاضره بماضيه، وإنما فقط بالاستمداد الرمزي من منطقة تحيل على الوحدة الوطنية بمنطق الاختلاف والتعدد والغنى، إذ لكل بلد تاريخ ورموز تخصه وتقويه، وماض يؤسس حاضره ويستشرف به مستقبله.

نتناول إيزوران في الثقافة الأمازيغية، ليس بالمنطق الهوياتي بطبيعة الحال، ولا بالمنطق الجمعي النضالي أو الحركي، بل بالمنطق العلمي. بما هي محاولة لبلورة الثقافة الأمازيغية والتعاطي معها من مدخل علمي ومدني. بالنظر إلى أن شرط التأسيس لهذه المبادرة، هو الخطاب التاريخي للملك محمد السادس بتاريخ 17 أكتوبر 2001، الذي على إثره تم الإعلان عن تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وتم ترسيم اللغة الأمازيغية في الدستور المغربي سنة 2011.

راهن المؤسسون لهذه الجمعية، في بداية الأمر، على شيئين أساسيين:

أولا: أن تكون المؤسسة عالمية، وليست مجرد تنظيم ثقافي بالمعنى الهوياتي والجمعي، بل مؤسسة عالمية فيها خبراء من مختلف التخصصات ك: (علم التاريخ، علم الجغرافيا، علوم الحياة والأرض، علم الاجتماع، الأنثروبولوجيا، اللغات) وغيرها من التخصصات التي التقت حول نواة أساسية هي جمعية أجدير إزوران للثقافة الأمازيغية. ولأنها أيضا انبنت على هذا الشرط، فإنها حاولت أن توازن بين الجانب المدني والجانب العلمي. ففي الجانب العلمي مثلا، حاولنا في السنة الأولى أن ننخرط في التأسيس للثقافة الأمازيغية من منطق الاشتغال العلمي على اللغة والثقافة الأمازيغيتين في الأطلس المتوسط، لذا ففي سنة 2016 كانت المنطقة محجا للخبراء والباحثين والعلماء سواء من المغرب أو خارجه الذين درسوا الثقافة الأمازيغية سواء من الناحية: الأنثروبولوجية أو السيكلولوجية أو التاريخية أو السوسيولوجية أو اللغوية...، حيث تناولوا اللغة الأمازيغية وتدرسيها، إضافة إلى الآداب والثقافة الأمازيغية. حاولنا من خلال هذا اللقاء المميز أن نضع اللبنات الأساسية للاشتغال العلمي، حيث عرف انخراطا من المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وباحثين

مؤسسين للدراسات اللسانية الأساسية في اللغة الأمازيغية، سواء من المغرب أو فرنسا أو إسبانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف منح انطلاقة صحيحة لهذه التجربة الرائدة في الجمعية. وعلى أساسها أيضا اشتغلنا على العدالة المجالية، من خلال ندوة علمية ساهم فيها خبراء متخصصون في العدالة المجالية. ثم في سنة 2018، حاولنا ربط الماضي بالحاضر، من خلال كتاب حول الجبل الأمازيغي، والذي خلدنا عبره ذكرى مرور 100 عام تقريبا على كتاب (La montagne berbère) للقبطان سعيد كنون. عملنا على إنجاز النسخة الجديدة للكتاب تماشيا مع مستجدات ومتطلبات واقع الحال، بعقول مغربية منشغلة بقضايا راهنية تتعلق ب: (المجتمع، السياحة، الاقتصاد، القيم الثقافية، الأدب والتراب، العدالة....)، وبالموازاة معه، أصدرنا كتاب حول الأدب الأمازيغي وهو مشروع يؤسس لتجربة رائدة تسمح لكل زائر للأطلس المتوسط بأن يتعرف على الأدب الأمازيغي بثقافته وقيمه الأصيلة، من خلال نظرة موضوعية هادئة إزاء قيم الثقافة المحلية.

في سنة 2020، أي في فترة جائحة كورونا التي كانت من ضمن المخاطر والأوبئة الكبرى التي عرفها تاريخ البشرية، حاولنا من الناحية الثقافية الاشتغال على مقاطع موسيقية لتطوير أدائنا في هذه الفترة والتحسيس بخطورة الحدث الصحي، والتوعية بمخاطر كورونا. إذ قامت منظمة الصحة العالمية بنشرها على موقعها الرسمي بتنسيق مع الجمعية وبدعم من السلطات المحلية والباحثين، كما اشتغلنا في إطار هذا العمل مع كتاب أدباء تكلفوا بكتابة كلمات تمت ترجمتها فيما بعد لكي تكون مؤداة ضمن هذه المقاطع الغنائية؛ (تمديازت) بما هي قصائد شعرية يؤديها الشاعر بدون إيقاع موسيقي.

في سنة 2022، وبعد تفكير عميق وتأمل خلاصات التجربة السابقة وعبرها، اكتشفنا بأن العمل الجماعي قد لا يجدي كثيرا في التأسيس لتجارب مؤسساتية خاصة بمؤسسات العمل المدني العلمي، حيث كنا نشغل أكثر بمنطق الهواة، مما أوقعنا في أزمة هوية، حيث كنا نرغب في أن نكون مؤسسة عالمية وبإطار بسيط، لا يواز أو يواكب من الناحية الإجرائية والإدارية والعملية اختياراتنا وطموحاتنا المدنية والمؤسساتية، وعلى هذا الأساس فكرنا في تغيير جلد الجمعية من جمعية أجدير إيزوران للثقافة الأمازيغية إلى مؤسسة روح أجدير الأطلس، بعد أن اكتشفنا بأن التسمية السابقة تحتبس أكثر ضمن مساق جماعي أكثر مما هو مؤسساتي، اضطررنا بفعله إلى تغيير التسمية والقانون الأساسي والبنية التنظيمية، إذ أصبحت بنية المؤسسة على إثره تتشكل من مجلس إداري ومجلس تنفيذي. وأضحت الاختيارات الكبرى يصدرها المجلس الإداري أما ما يتعلق بالقرارات العملية والأنشطة فقد أنيطت بالمجلس التنفيذي.

على أساس ذلك، فكرنا في الابتكار على المستوى التنظيمي لأن التفكير في الابتكار هو بالأساس نمط من التغيير الذي يطال البنية؛ لنقل بمعنى آخر الابتكار في تنظيم العمل وآلياته. وهذا ما فعلناه في إطار هيكلتنا

الجديدة، التي أدركنا من خلالها كيف أن قدرتنا على العمل قد تحسنت لا من حيث الأداء أو من حيث جاذبية المؤسسة للعقول النيرة وللعلماء والطلبة الباحثين من كل حذب وصوب.

2. معروف أن المراكز البحثية في المغرب لا تتوفر على وضع قانوني خاص، وتشتغل كجمعيات بالرغم من خصوصيتها الأكاديمية كمراكز بحثية، ما هو تقييمكم لهذه الوضعية؟

أعتقد، وبالأخص في التجربة المغربية، ومن الناحية العملية، أننا بحاجة ماسة لزيادة عدد المراكز البحثية لكي يبرز المشكل القانوني الذي يسببها بشكل أكبر. لأن هذه المراكز على قلتها لن تستطيع تشكيل ضغط إداري قانوني، يساهم جدليا في التفكير في صيغة تشريعية جديدة لها. فالقانون لا يسبق الأحداث، بل يأتي فيما بعد لكي ينظمها. وأقول هذا الكلام انطلاقا من وضعنا كباحثين في الحقل العلمي من داخل مجال العمل الجمعوي، بحيث نستنتج أننا ما زلنا متأرجحين بين وضع إداري هش وبين وضع عالم متطور ومتقدم، وهذا لن يسمح للمراكز بأن تتطور، وأن تؤسس لكيفيات عملية وذكية من أجل بلوغ تلك الآفاق التي حددتها لنفسها.

كما أعتقد بأن الضغط المطلوب في هذا السياق، لا يقصد منه النضال، وإنما الإكثار من عدد هذه المراكز، تعزيزا لوجاهة عملها وأنشطتها وأعمالها العلمية والاستراتيجية. الأمر الذي سيكشف عن أهمية تطوير وضعها القانوني والمؤسسي. لأن الدولة أو المجتمع يفكران من خلال مؤسسات معينة، سواء في: (القطاع العام أو القطاع الخاص)، غير أنه قد حان الوقت لأن تكون لهذه المراكز استقلالية ولبنة علمية مؤسسية إدارية، تؤدي ضرائبها وتساهم في إنتاج المعرفة العلمية، خاصة وأن أهمية هذه المراكز تتمثل في التأسيس لمطلب أساسي وجوهري، يمكننا الإشارة إليه بـ "اقتصاد المعرفة"، هذا الأخير الذي لا يمكن أن يرتبط فقط بالجامعة وحدها، بل يلزم أن يصدر أيضا عن هذه المراكز، لأن من يشتغلون بها وينخرطون فيها طوعا إنما يسعون حقيقة إلى تعزيز عطائهم البحثي، واستكمال اختياراتهم العلمية والمدنية، هاهنا تكمن قوة المراكز، لأن إنتاج المعرفة أو دعم اقتصاد المعرفة يشكل عصب المنافسة بكل دلالاته في عالم اليوم، بوصفه النواة الأساسية المؤسسة للمجتمعات الحديثة والمعاصرة.

أعتقد بأننا قد تأخرنا في تسريع عملية تأسيس المراكز البحثية المدنية، وأضعنا الكثير من الوقت في عملية التحول من الجمعية إلى المركز العلمي وإنتاج المعرفة، وهذا ما جعل المجتمع يراوح مكانه من حيث التنمية والمشكلات والعقبات. وأنا أعتقد جازما بأن البحث العلمي سيشكل أحد الأركان والمقومات الأساسية للمساهمة في حل هذه المعضلات، إذ بدون هذا التحول، وفي ظل هذا الاختناق والتخلف الثقافي، وبهذا

التردد والمراوحة في دعم المراكز البحثية، سوف تظل هذه المراكز في مكانها، خاصة فيما يتعلق بأنشطتها العلمية وبتمويلاتها والانخراط فيها، وبقيمتها التنظيمية. أضرب لك مثالا، على الرغم من وجاهة الأنشطة العلمية، وقوتها ورمزيتها، نجد بأن الشهادة الإدارية المسلمة من طرف الجمعية، ما تزال موضوعا غير ذي بال، بمعنى أنها لا تكتسي بعد تلك الأهمية الرمزية، مقارنة بالتي قد نحصل عليها من مختبر معين، أو من جهة أكاديمية بحثية، من داخل مؤسسة جامعية مغربية، كما يظهر من خلال المقارنة بينهما. لكن لو تحول المركز من بعده الجمعوي إلى بعده المؤسسي، أعتقد بأننا سنكون أمام لحظة تاريخية مدنية مجتمعية. وأسطر على مجتمعية، فلا مجتمع بدون مراكز تجعل منه موضوعا للتفكير، وتحدد أبعاده ومقوماته، وتسهم في انتاج سياساته العمومية والقطاعية. آنذاك يمكننا القول بأننا صرنا نفتفي آثار الطريق الصحيح في هذا المضمار.

3. تعتبر هذه المراكز البحثية جزءا من المجتمع المدني، وبالتالي قد تتضاعف الإشكالات والعوائق التي تواجهها، فهي في الوقت نفسه مجتمع مدني ومؤسسات بحثية. فانطلاقا من تجربتكم هل يمكن أن توضحوا إلى أي حد يشكل ذلك إشكالا وعائقا أمام تطور المراكز البحثية؟

من بين مشكلات المراكز البحثية في هذه النقطة الترقيع والهشاشة فيما يخص جانب الاجتماعي، إذ يتعذر على المركز أن يشتغل كيفما كان وضعه التنظيمي، دون إدارة موظفين وسكرتارية ومقر، دون ميزانية تسيير لتجهيزاته ومرافقه وأطره.

إذن، فالتحول من جمعيات إلى مراكز يقتضي التوفر على بنية قوية ومؤسسية، ما دام الإقلاع العلمي يتعذر لا محالة بالاعتماد على هذه المراكز البحثية على علاقتها، وفي ظل هذه الهشاشة الاجتماعية المرافقة لها، بمعنى أن الاجتماعي بداخل هذا المركز يثقل كاهل المركز أولا، ويكون عائقا أمام قدرته على الإيفاء بالحدود الدنيا اللازمة لاشتغاله العلمي.

ثانيا فيما يتعلق بتكوين الموارد البشرية بالمراكز؛ فالأشخاص الراغبون في الولوج إلى هذه المراكز يفتقرون للتكوين المناسب للعمل بها، خصوصا وأن الموارد البشرية في المراكز البحثية لها طابع خاص، وسمات وخصائص معينة. ولأنها تنتج تقارير وتقوم بخبرة ودراسات علمية في المجال العلمي، فيلزم أن تكوين كل الأطر المشتغلة بهذه المراكز ذات مسار علمي ومدني محدد، وهذا يعد من النقائص الكبرى المضايقة للموارد البشرية العاملة في مثل هذه المراكز التي باتت تحتكم للتطوع والعمل الموسمي أحيانا.

ثالثا، تتمثل مشكلة المراكز في طابعها الجمعي الذي عادة ما يجذب أشخاصا هواة ومتطوعين، بينما البحث العلمي بحاجة إلى باحثين وخبراء أكثر من حاجته إلى متطوعين، إذ لا يمكن للمركز أن يشتغل بعقلية الهواة والرغبات والميول، لأن ما نقصد بالتطوع هو الرغبة في العمل، والقدرة على المساهمة، والإرادة في الفعل، بمعنى تسخير زمن أو وقت أو جهد معين لفائدة المركز. ولكن المؤسسة ليست بحاجة فقط إلى هذا الامر، بل هي بحاجة ماسة إلى خبرة وتجربة وذكاء وقدرات معرفية ومنهجية ونظرية، كفيلة باستشراف المستقبل، وتأهيل الشباب، وبلورة مشاريع لحل المشكلات الاجتماعية، والإسهام الفعال في التنمية الترابية.

من جانب آخر، هناك بعض الأشخاص الذين يبتغون الانتماء لمراكز البحث من أجل الحصول على مردود مالي أو مكتسبات ومنافع معينة من داخلها، أو من يبتغون الحصول على البطاقة والسمعة والانتماء. هذا يثقل كاهل المراكز ويمنعها من بلوغ مرحلة العمل البراغماتي في صيغته المدنية والمجتمعية. لذا غالبا ما نلاحظ أنها لم تبلغ بعد مرحلة الأداء العلمي الوظيفي الذي يسمح بالإسهام الفعال، والاستجابة للأهداف والغايات والاختيارات الاستراتيجية الكبرى للمجتمع.

بالنسبة لي، للمراكز آفاق وحضور واعد، إلا أن الجانب الاجتماعي والثقافي في المراكز ثقيل جدا بأعبائه، يرهق كاهلها إضافة إلى المشاكل التي سبق ذكرها، ويجعل انشغالات المراكز تذهب سدى، بما يلزمها بأن تشتغل كثيرا لحفظ ماء وجهها أمام هؤلاء الذين ينتمون إليها.

4. انطلاقا من تجربتكم ما تقويمكم لمردودية هذه المراكز، أسباب قوتها، وأسباب ضعفها، إن كان هناك ضعف؟

على الرغم من كل العقبات والمشكلات التي تعاني منها المراكز بما فيها التمويل والمشاكل الاجتماعية. إلا أنها أبانت عن كفاءة وقدرات منقطعة النظير فيما يتعلق بإنتاج المعرفة، سواء من خلال عقد ندوات علمية في مواضيع محددة وذات راهنية، أو الإسهام في تنشيط وخلق الدينامية التي يحتاجها المجتمع. ففيما يتعلق بالإصدارات العلمية، فقد أبانت عن قدرات علمية في بناء تجارب بحثية منافسة لما يصدر عن مؤسسات جامعية. أما فيما يتعلق بالخبرة، فقد أبانت عن قدرتها وكفاءتها من خلال منطوق اشتغالها، في إنجاز الخبرة في كافة المجالات.

وفي مستوى آخر، تساهم هذه المؤسسات العلمية ذات الطابع المدني، في الانتقال بنا من الاجترار الثقافي إلى الابتكار العلمي والأكاديمي. لأن تعميم المعرفة العلمية ليس متاحا للجامعة فقط في علاقتها مع طلبتها والذين تقوم بتكوينهم، بل ينجز أيضا من طرف المراكز لأنها تشتغل مع الفاعلين في المجال الاقتصادي والاجتماعي والتضامني، وفي مجال السياحة الايكولوجية وعدة مجالات أخرى. مما يعني أن تعميم المعرفة

العلمية ليس رهينا بالجامعة وحدها وإنما بالمراكز أيضا. فمن يباشر إنتاج المعرفة في علاقتها مع المؤسسات السياسية أو الإدارية؟ ومن يتعاون مع المصالح الخارجية للعمليات والأقاليم؟ المراكز البحثية بطبيعة الحال. بمعنى أن هذه المراكز قد أبانت عن كفاءتها الحقيقية في بناء هذا الجانب العلمي بطريقة مدنية، وهذا ما يمنحها نوعا من الخصوصية والقوة والنجاعة داخل المجتمع المغربي. ومن غير تلك الحيوية المدنية لا يمكن للمجتمع أن يتطور، لذا أعتقد أن حضورها حاليا في المجتمع المغربي يزيد من دينامية هذا المجتمع، وهو شكل من أشكال الابتكار في المجال التنظيمي لإنتاج المعرفة العلمية وتوسيع دائرة الشبكة المنتجة للبحث العلمي في المجتمع المغربي، حيث تتعدد المصادر العلمية، ونتحول تدريجيا إلى مجتمع يدعم اقتصاد المعرفة، مجتمع يبني المعارف من أجل أن يؤسس استراتيجيات العمل، ويخطط لها من خلال برامج ومشاريع قطاعية وتربوية. بهذا المعنى يمكن أن نقول إن لهذه المراكز وجودا حقيقيا، وفاعلية معرفية، وعليها أن تشتغل في هذا الاتجاه لكي تبلغ ما تصبو إليه.

5. المراكز البحثية في العالم صارت فاعلا أساسيا في صناعة القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، انطلاقا من تجربتكم، كيف تتموقع هذه المراكز في السياق المغربي وفي علاقتها بصناعة القرار؟

في الحقيقة تتأرجح المراكز البحثية في هذا الصدد بين الإيجابية الفعالة والسلبية. المهم في هذه النقطة أن المراكز ما تزال رؤايتها تتراوح ما بين الغموض والوضوح بسبب الخلفية السياسية للمنتمين لهذه المراكز، متأثرة بالتجربة المغربية التي مرت بمرحلتين.

المرحلة الأولى: وفيها ينظر الجمعي للدولة ولصناعة القرار السياسي والاقتصادي والاستراتيجي للدولة بريبة وشك، ولا يملك القدرة الأيديولوجية، ولا القنوات السياسية التي تسعفه، لكي يباشر العلاقة مع صناع القرار. ويبدو أن هذا المنطق أفضى إلى الصراع والريبة والحيطة من كلا الطرفين، لأننا نعرف مسار تاريخ المغرب، وجدلية الصراع بين العالم والسياسي التي لم تكن دائما مرنة. نتيجة ذلك، أننا في الكثير من الأحيان ما زلنا نؤمن بأن الخبرة لابد أن تتولاها مراكز أجنبية، وتقوم بها جهات أجنبية، فهذه العقدة حاضرة بقوة عند السياسي، وفي بعض التوجهات "العلمية" في المغرب، التي تعتقد بضرورة إحضار مركز خبرة أجنبي لكي يقوم بأبحاث حول المجتمع المغربي. وهو إشكال أفضى إلى إضعاف المراكز البحثية في المغرب، وأبطأ نسبيا تطورها وتحولها السريع إلى مراكز للخبرة. في حين أننا إذا نظرنا إلى مسار تشكيل المراكز البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية التي تشتغل مع صناع القرار وصانعي السياسات، فبدون تردد سنجدها أحسن حالا من أكبر مراكز إدارات البنوك في المغرب.

على صعيد آخر، انتقلنا حاليا في المغرب إلى مرحلة ثانية وهي العمل بمحاذاة مؤسسات الدولة وبمعيّتها، لأن العالم حسم أمره، إذ لم يعد ايدولوجيا أو ذو نفحة سياسية، بل صار عالما وخيرا. وقول ذلك، يعني أنه (أي العالم) يملك القدرة على الانخراط إلى جانب السياسي للبحث بدقة في أمور المجتمع وفي مشكلاته. ومن ثم بطبيعة الحال، صار القرار السياسي يصدر بعد استشارات محددة مع هذه المراكز العلمية أو مع بعض الخبراء من داخل هذه المراكز. فمثلا في مدونة الأسرة وفي دستور 2011، وفي النموذج التنموي الجديد، حيث حضر السياسي بمعية العالم لاستثمار كفاءتهما عندما يشتغلان معا. لأن القرار السياسي ليس قرارا يتخذه السياسي بملء إرادته، بل يأتي بعد استيفاء القرار العلمي، وبعد أن تشتغل الآلة العلمية ويخلص العالم إلى نتائج يبلورها فيما بعد في شكل توصيات، يتوافق بشأنها مع السياسي، ويشغل معه، لكي يبني على أساسها البرامج والمشاريع والقرارات السياسية.

بهذا الأفق يمكن القول إن العالم لا يمكن إلا أن يكون مع السياسي وناظما لإرادته السياسية. ولأن تاريخ المغرب يعلمنا أن العالم لم يكن ينمو إلا داخل المؤسسة السياسية، ولم يكن الفيلسوف يعيش إلا داخل البلاط، هذا لا يعني أن الفيلسوف يظل مؤدلجا وملحقا بالمؤسسة السياسية، فما أنتجه ابن طفيل وابن باجة وابن البناء المراكشي واليوسي وابن رشد وابن خلدون وغيرهم من المغاربة الذين عاشوا بمعية السلطان وأهل القرار السياسي لم يكن خارج ردهات الحقل السياسي. فقد كان هؤلاء على قدر كبير من اليقظة العلمية والنقد الفلسفي في جميع المجالات، كما أنتجوا خطابات علمية على أساسها تبلور القرار السياسي. فنحن لا ننافح عن تجارب بعينها، بل لأنها تقليد مغربي أصيل.

دعنا نقول بلغة بسيطة إن القرار السياسي لا يصدر بغير انخراط العالم، لأن القرار العلمي بغير السياسي سيظل مجرد تصورات نظرية وأكاديمية ليس إلا، في حين أن القرار السياسي بغير التأسيس العلمي سيظل خطابا أجوفا وأعمى. إذن، فنحن بحاجة إلى الطرفين معا، وبحاجة لأن نؤسس لتجربة رائدة في المجتمع المغربي، وهي تجارب نراها ماثورة في الدول التي تعترف بأحقية العلم وأهميته في الاشتغال إلى جانب السياسة، من أجل بناء تجارب مجتمعية والتحرر من التخلف، والتأسيس لمجتمع حداثي ديمقراطي، وبناء تجارب متقدمة في بلدنا.

هناك شبه إجماع على أهمية هذه المراكز البحثية إلا أنها تظل محدودة الأثر، في نظركم كيف يمكن تطوير أداء هذه المراكز، ومن أجل تحويلها إلى فاعل في القضايا التي تواجه المجتمع، سواء على المستوى السياسي الاقتصادي والاجتماعي؟

من بين الأمور التي يجب تطويرها في المراكز:

أولاً: بناء عملها العلمي بخلفيته المدنية بشكل مستمر وتراكمي، بما يمكّن المراكز من إنجاز ونشر إصدارات رغم كل العوائق، فبتراكمها يمكن أن نحقق النقلة النوعية في المستقبل، لأن الكم يؤدي حتماً إلى تطور نوعي، يعني أنها بحاجة لأن تراكم في مجال إنتاج المعرفة العلمية.

ثانياً: المراكز البحثية بحاجة ملحة إلى بناء تجارب مدنية بأفق علمي، ولو كانت صغيرة ولكنها رائدة ورمزية. كتجربة برنامج جيل التي يشرف عليها مركز منصات، إذ تتجلى أهمية البرامج في الجمع بين المعرفة الأكاديمية والعلمية وبين الخبرة التي تمت مراكمتها في العمل الميداني في إطار مشاريع وتجارب طلابية.

ثالثاً: ضرورة إجراء عملية تشبيك، إذ لا فعالية وحكمة بهذه المراكز بدون تشبيك، ولا يمكن لها أن تشتغل المنطق نفسه، وفي جهات ومناطق مختلفة من المغرب، دون أن تملك القدرة على بناء شبكة العلاقات مع غيرها من المراكز، التي على أساسها يتم بناء تفكير جماعي في مجالات معينة، بصيغ مشتركة ومتقاطعة، من قبيل تنظيم ندوات وطنية ودولية فيما بينها، لتبادل الخبرات والتجارب البحثية والمدنية، وبلورة الإنتاجات العلمية وفحصها وتطويرها ومراجعتها.

رابعاً: المراكز بحاجة إلى تمويل، فإما أن تشتغل بالبرامج والمشاريع، وإما أن تشتغل بمنح دولية، وبطبيعة الحال يمكن لأي مركز أن يفتح على دراسات وبرامج كونية، ولكن يبدو أن لهؤلاء المانحين أيضاً شروطهم واختياراتهم ومطالبهم. لذا لا بد من العمل بعقلانية في هذا الباب، بما يسمح بالحفاظ على معقولية البحث واستراتيجيته المدنية، والالتزام الدائم بالأهداف الكبيرة التي يشتغل عليها كل مركز.

على هذا الأساس، يمكن القول إن المركز بحاجة لمورد قار، سواء تعلق الأمر بميزانية التدبير، أو بالمشاريع والتكوين، وتبعاً لهذا المنطق يجب التفكير في آليات جديدة واستراتيجيات نوعية للحصول على تمويلات من الداعمين أو غيرهم. هذا ما يجب على المراكز التفكير فيه للخروج من العقلية التقليدية المبنية على المنح والدعم بالرغم من أهميتهما. والتي غالباً ما تجعل المراكز تشتغل بمنطق جمعي، ما فتئ يبقئها حبيسة التمويل الإحساني التقليدي. من جهة أخرى، نرى أن المراكز بحاجة إلى موارد بشرية متطورة ومعقلنة وفاعلة وذات خصوصية متوافقة مع العمل في المراكز من أجل تجسيد وضعية المؤسسات البحثية الحقيقية.

أخيراً يجب على المراكز إذا أرادت تحصيل عملية التطور أن تكون مالكة لقدرة هائلة على الإنصات للمشكلات المجتمعية، وأن تكون مبادرة في إثارة الإشكالات المختلفة، ثم العمل عليها والمساهمة في اقتراح حلول لها. بمعنى أن المركز البحثي بحاجة لأن يساير نبض المجتمع وأن ينخرط فيه، وبأن يتخطى عتبة الموازاة له، وأن يفكر بعقل مستقل منهجي أكاديمي ليحل المعضلات التي تكون أمامه. ولا أعتقد أن المركز البحثي يمكن أن يشتغل وهو يتنازع حول السلطة أو أن يكون له موقف سياسي، بل أن يبني موقفاً موضوعياً

علميا وأكاديميا. أما المواقف السياسية فيتم إنتاجها داخل المؤسسات الخاصة بالعمل السياسي كالأحزاب والنقابات، فنحن لسنا بحاجة إلى تكرار التجارب الحزبية والنقابية من داخل المؤسسات البحثية. لأن المركز مركز، والحزب حزب، والجماعة العلمية جماعة علمية، والجماعة السياسية جماعة سياسية. إذا لا بد من التمييز بين كل نسق على حدة، وتحديد أهدافه، وبيان الخدمات والأدوار المبتغاة منه.